

Distr.: General  
4 February 2004  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

منتدى التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغرب آسيا

أولاً - مقدمة

١ - عُقد منتدى التنفيذ الإقليمي، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عقب انعقاد الدورة الرابعة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي مباشرة. وتتألف اللجنة المشتركة من ممثلين من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا.

٢ - وقد حضر المنتدى خمسون مشاركاً من ١٤ حكومة، إلى جانب ممثلين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأكاديمية، والمنظمات العاملة في هذا المجال والمنظمات غير الحكومية.

\* E/CN.17/2004/1



٣ - ويهدف المنتدى إلى المساهمة في المواضيع التي تمثل محور تركيز الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وهي: (أ) المياه؛ و(ب) المرافق الصحية؛ (ج) المستوطنات البشرية.

## ثانياً - استعراض الأنشطة العامة

٤ - اجتمع المندوبون في جلسات عامة لاستعراض التقارير المتعلقة بأنشطة متابعة تنفيذ النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي. كما نظر المندوبون في اقتراح يدعو مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة إلى وضع برنامج عمل بشأن البيئة لفترة التي تنتهي في عام ٢٠٠٥. ونوقشت مسألة تجديد اللجنة التنفيذية للجنة المشتركة، وتم النظر في مقترحات تتعلق بتقديم حوافز للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في ميدان البيئة. ونوقشت أيضاً فكرة إنشاء صندوق عربي للمشاريع البيئية.

## ألف - الأنشطة المتصلة بمنتدى التنفيذ الإقليمي

١ - أعمال التحضير للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة: التقارير المتعلقة بحالة التنفيذ في المنطقة العربية: المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية

٥ - قامت الجمعية العامة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي باستعراض مذكرات وإيضاحات تتعلق بأعمال التحضير للدورة الثانية عشرة للجنة قدمتها الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وأعضاء اللجنة المشتركة المسؤولين عن متابعة تنفيذ النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمبادرة العربية للتنمية المستدامة.

٦ - واضطلع الخبراء العرب المكلفون بإعداد ثلاثة تقارير عن حالة التنفيذ فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية في المنطقة، باستعراض تقاريرهم التي حددوا فيها العوائق والتحديات الماثلة كما اقترحوا فيها تصورات لتعزيز البرامج التنفيذية.

٢ - التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الأهداف والالتزامات المتصلة بالمياه

٧ - أشار التقرير الذي وضعه الخبير المعني إلى الالتزامات ذات الصلة الواردة في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، في معرض بيانه للعوائق الرئيسية التي تحول دون الوفاء بهذه الالتزامات في المنطقة العربية، بما في ذلك: سوء الإدارة؛ وضعف الأطر التشريعية والمؤسسية؛ ونقص الوعي العام. كما شدد التقرير على ضرورة وضع استراتيجيات لأحواض الأنهار المشتركة ونهج كلي للتخطيط والتنفيذ. كما أشير في التقرير إلى الإنجازات المتعلقة بالإدارة المتكاملة

لموارد المياه في المنطقة، بما في ذلك: وضع أطر مؤسسية وطنية فعالة؛ واعتماد خطط وطنية للمياه؛ وتحسين نظم الري؛ والتعاون فيما يتعلق بأحواض الأنهار المشتركة. وفيما يتصل بتقييم موارد المياه، أكد التقرير أنه قد تم إنشاء شبكات للرصد ووضع قواعد للبيانات في العديد من البلدان. وألقى التقرير الضوء، فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية المائية، على التدابير التالية: التصدي لمسألة التلوث وزيادة الملوحة؛ معالجة مياه النفايات وإعادة استخدامها؛ وجمع المياه. وأكد التقرير الحاجة إلى توفير ما يكفي من أموال وتدريب ومعلومات موثوق بها، وأوصى بما يلي: إنشاء صندوق عربي لتمويل مشاريع تنمية مصادر المياه ولإعداد هذه المشاريع وتنفيذها؛ ووضع برنامج إقليمي للتثقيف والتدريب والتوعية؛ وإيجاد شبكات لرصد شؤون المياه وشبكات إقليمية للمعلومات المتعلقة بالمياه.

### ٣ - التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الأهداف والالتزامات المتصلة بالمرافق الصحية

٨ - قدم التقرير الذي أعده الخبير المعني وصفا للحالة السيئة التي تعاني منها المرافق الصحية في العالم العربي، وحدد إجراءات لتحسينها، بما في ذلك: زيادة المشاركة من جانب المجتمع المدني وتعزيز دور المرأة؛ وتشجيع ممارسات إعادة التدوير؛ وتطبيق مبدأ "الموثل يدفع". وشدد التقرير على مشكلة سوء إدارة النفايات الصلبة وقدم وصفا لفوائد الخصخصة واتباع ممارسات مراعية للبيئة. كما أشار التقرير إلى العوامل التي تزيد من تفاقم مشكلة التلوث في المدن المكتظة بالسكان، بما في ذلك: نقص الوعي؛ وقصور عملية الفصل بين النفايات العادية والخطرة؛ وعدم اللجوء إلى إعادة التدوير بصورة كافية؛ والعجز في صيانة شبكات المرافق الصحية. وأوصى التقرير بالاستعانة بالقوى العاملة والتكنولوجيات المحلية في تحسين صيانة شبكات المرافق الصحية وتذليل تكلفتها، وإيجاد سلطة مركزية للمرافق الصحية ووضع معايير عربية لها.

### ٤ - التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الأهداف والالتزامات المتصلة بالمستوطنات البشرية

٩ - ذكر التقرير الذي أعده الخبير المعني أن الإنجازات المتعلقة بتحسين حياة الفقراء في الريف والحضر ينبغي أن تتضمن ما يلي: وضع برامج وخطط وطنية للتنمية الحضرية من أجل مواجهة العشوائيات؛ وإعداد برامج لضمان حياة الأراضي والمساكن؛ وإقامة شراكات لتوفير المساكن؛ ووضع استراتيجيات لمكافحة الفقر في الريف؛ ودعم أنشطة الأعمال الحرة في مجال البناء. كما شدد التقرير على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الخصخصة ودور الدولة؛ وفهم العشوائيات بوصفها ظاهرة اقتصادية؛ وإصلاح عملية مراقبة جودة المساكن القائمة؛ وترشيد تكاليف الإسكان؛ وتوجيه المدن نحو الأخذ بالاقتصاد القائم على المعرفة. وفيما يتعلق بتوفير هياكل بيئية مناسبة، سلط التقرير الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق ما يلي:

وضع أطر تشريعية ومؤسسية متكاملة في مجال البيئة؛ وشحذ الوعي؛ والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ ومعالجة تلوث الهواء الناجم عن وسائل المواصلات. ومن التوصيات التي قدمت ما يلي: توسيع نطاق الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في توفير الخدمات المحلية؛ ووضع نظم للرصد البيئي وإدارة البيانات المتعلقة بالبيئة؛ والأخذ باللامركزية في إدارة البيئة؛ واعتماد تشريعات لاستخدام الأراضي وتقسيم المناطق. وفيما يتصل بتخطيط المستوطنات البشرية المستدامة وإدارتها، أكد التقرير ضرورة وضع استراتيجيات وطنية لاستخدام الأراضي وتوزيع السكان، بما في ذلك إنشاء مدن جديدة، وتصميم أطر مؤسسية للسلامة البيئية.

## ٥ - الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

١٠ - ركزت مجموعة التوصيات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بشأن إدارة التنمية المستدامة، والتي تتسم بالابتكار واللياقة والشمول والتدرج ومراعاة الاعتبارات الثقافية، على ما يلي: (أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية؛ (ب) تحسين الآليات التنفيذية؛ (ج) الأخذ بنهج إقليمية في إدارة التنمية المستدامة. وقد عزت الدراسة المقدمة عدم إشراك الجهات المؤثرة في التنمية المستدامة إلى ضيق المفهوم المتبع في المنطقة العربية في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالجانب المؤسسي، أكدت الدراسة ارتفاع مستوى المركزية في العالم العربي، وشددت على ضرورة الأخذ، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، بمفهوم التنمية المستدامة بصيغته المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما ذكرت الدراسة أن انخفاض مستوى المشاركة من جانب المجتمع المدني يعزى إلى عقلية الركون إلى السلطة؛ والمقاومة الشديدة لإيجاد أي هيئات جديدة، وإيلاء أولوية لمصالح الفرد على حساب مصالح المجتمع. ونوهت الدراسة بالنجاح الذي أحرزه النموذج التونسي للتنمية المستدامة، وأوصت بدراسته ومحاكاته. وعلى الصعيد الوطني، اقترحت الدراسة ما يلي: إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة (يضم وزارات مختلفة)؛ وإنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة (يضم ممثلين من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني)؛ وتعيين مستشار لرئيس الوزراء يعنى بالتنمية المستدامة. وأكدت الدراسة أنها تعرض هذه الاقتراحات كنموذج عملي للبلدان العربية يمكن بسهولة الاستعانة فيه بالمؤسسات الوطنية القائمة، ومراعاة الحقائق السياسية والسياق الثقافي الراهن. ومن ثم، فإن التوصيات الواردة في الدراسة لا تتحدث عن هيكل مثالي دائم، وإنما عن مؤسسة مؤقتة، يُعطى فيها دور هام، وإن كان غير مباشر، للجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة.

١١ - وبناء على ذلك، أشاد المندوبون بالجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الدراسة الآنفة الذكر، وطلبوا أن تدرج فيها التعليقات التي أدلت بها البلدان الأعضاء في أثناء المنتدى. وفضلا عن ذلك، اقترح المندوبون أن يجري التوسع في أهداف وولاية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بحيث تشمل جوانب من التنمية المستدامة، وتوسيع أمانة المجلس الفنية بحيث تضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا وأمانة كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

#### ٦ - متابعة عملية تحويل إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي لعام ٢٠٠١ إلى برامج وأنشطة قابلة للتنفيذ

١٢ - جرى عرض تدابير متابعة إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، مع إلقاء الضوء على مشاريع البيئة الساحلية وتدهور الأراضي والموارد البحرية وموارد المياه العذبة. ولكن أُشير إلى أن مسألة التمويل ما زالت تمثل مشكلة، واقترح أن تدعو اللجنة المشتركة إلى عقد اجتماع لتعزيز تنفيذ المشاريع في هذا الميدان. واتفق المندوبون بدورهم على عقد حلقات عمل بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وموارد المياه، وذلك بغرض: (أ) التحضير لمشاريع في هذا المجال؛ (ب) تحديد أولويات التنفيذ؛ (ج) حشد جهات مانحة يمكن أن تقوم بتمويل دراسات الجدوى.

#### ٧ - تقديم حوافز إلى القطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في ميدان البيئة

١٣ - أكد لبنان دور القطاع الخاص في حماية البيئة وقدم اقتراحا للإدراج في جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وقد أيدته سوريا في ذلك. كما قدمت اقتراحات بشأن عقد حلقة عمل لمواصلة بحث دور القطاع الخاص وتحديد الإجراءات ذات الصلة، قبل مناقشة المسألة على صعيد أرفع وبالتالي، كلفت اللجنة المشتركة الأمانة بمتابعة تنفيذ النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عن طريق الاتصال بالاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلدان العربية وتنظيم حلقة عمل بشأن تقديم حوافز إلى القطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في ميدان البيئة.

#### ٨ - النظر في إنشاء صندوق عربي للمشاريع البيئية

١٤ - اقترح لبنان إنشاء صندوق عربي للمشاريع البيئية، وأيدته سوريا في ذلك. كما أوصت مصر، مع الإشارة إلى ضرورة الحد من الاعتماد على المعونة الأجنبية، بإيجاد سوق

إقليمي للسلع والخدمات البيئية. وبالتالي، كلفت اللجنة المشتركة الأمانة بمهمة تنظيم مناقشات للمائدة المستديرة بشأن إمكانية إنشاء صندوق عربي للمشاريع البيئية.

### ثالثاً - موجز للنتائج التي تمخض عنها منتدى التنفيذ الإقليمي

١٥ - اعتمد المشاركون قرارات بشأن ما يلي: وضع تدابير لمتابعة النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية (التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)؛ والاضطلاع بأنشطة لمتابعة إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي لعام ٢٠٠١؛ وتقديم حوافز للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في المشاريع البيئية؛ وإنشاء صندوق عربي للبيئة.